اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٠	١٤٨٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق القرطاسية

دفتر مستورد فئة ٢٠٠ ورقة	١٢٥٠ ديناراً
دفتر مستورد فئة ١٠٠ ورقة	٧٥٠ ديناراً
دفتر مستورد فئة ٦٠ ورقة	٥٠٠ دينار
دفتر مستورد فئة ٤٠ ورقة	٣٥٠ ديناراً
دفتر ابو السيم ٧٠ ورقة	٧٥٠ دينار
دفتر رسم (سيم)	٥٠٠ دينار
مسطرة	١٥٠ ديناراً
ممحاة	٧٥ ديناراً
مبراة	٧٥ ديناراً
قلم رصاص	١٠٠ ديناراً
قلم جاف	١٥٠ ديناراً
لاصق	١٠٠ دينار
علبة صمغ	٢٥٠ ديناراً
اقلام ماجك	٥٠٠ دينار

الحدث التأريخي للكارثة الاقتصادية ومشروع التنمية المستدامة

محمد شريف ابو ميسم

من سوء حظ بلادنا انها حصلت على فرصة كبيرة للتنمية في زمن غير زمانها... وعندما يدور الحديث الآن حول التنمية الاقتصادية، بعد الكارثة التي حلت بالاقتصاد العراقي جراء الاختلالات العميقة التي خلفتها الفترة الماضية، فان من الموضوعية النظر في الاطار التاريخي للكارثة، بغية ايجاد المخارج الحقيقية لها.. فالقول ان الطاغية المخلوع تربع على عرش السلطة وفائض قيمة الميزانية يصل الى الخمسين مليار دولار ثم فر هارباً من عرشه ومديونية العراق تصل الى ١٢٥ مليار دولار، قول لا يراد به تعرية السياسة الاقتصادية لذلك النظام وحسب،انما قول مجتزأ من منهجية البحث في الاطار التاريخي، فمسعى الاجابة على الاسئلة المطروحة عن هذا الوضع المتردي يحتاج وبالضرورة العودة الى الماضي ومحاولة العرض المكثف للسياسة الاقتصادية التي انتهجت في تلك الفترة، إذ إن اشكالية هذه الكارثة مازال البعض ينظر اليها على انها محض مؤامرة خارجية، بينما يرى فيها الآخرون نتيجة منطقية لنهج قاد بالضرورة الى هذه المحصلة التاريخية.. فالسمات الأساسية لقصة الانهيار الاقتصادي بدأت في اللحظة التي اهملت فيها القطاعات الانتاجية اعتماداً على القطاع النفطي، فتم التأثيث لاقتصاد سريع العطب يعتمد على مصدر واحد، وهذا المصدر خاضع لاستراتيجية بيعه وتسعيره، لذا فان الخيارات الاقتصادية كانت مرتبطة بعوامل خارجية وليست داخلية، فالتكاثر المالي الذي بلغ العشرات من المليارات، دفع مصممي ما يسمى بالاستراتيجية الاقتصادية في ذلك الوقت الى تعميق اهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى، وعلى وجه الخصوص القطاعات الانتاجية، ومن اجل اخفاء الآثار السلبية لهذه السياسة تم اللجوء الى التوسع في الاستيراد.. وارتبط تنفيذ المشاريع بنشاط الشركات الأجنبية وبما يسمى (تسليم المفتاح) ونتيجة هذا التطور المشوه حصل تحالف طبقي جديد نتج عنه ظهور طبقة برجوازية طفيلية ازداد ميلها الترفي للاستهلاك، وهذا الميل ليس نتاج تطور طبيعي وانما هو نتيجة لنمط من السياسة الاقتصادية، والنتيجة الأهم تتمثل في تنامي نزعات الزعامة لهذا النظام في المنطقة ومحاولة توظيف العوائد لتحقيق تلك النزعات فكان النظام يتطلع لموقع متقدم في المعادلة الاقليمية، وكانت الحاجة ماسة لزيادة تصدير النفط عبر ايجاد منافذ جديدة للتصدير فأنفق مبالغ طائلة من اجل إنشاء الانبوب الاستراتيجي السعودي وذلك الانجاز كان انجازاً عظيماً ظاهرياً ولكنه وضع عنق الاقتصاد العراقي بيد الآخرين مرة اخرى، فافتعال أية أزمة كاف لحدوث ضغوط اقتصادية، ناهيك عن انه اغرق السوق النفطية بالمعروض النفطي، مما ترتب عليه، انخفاض في أسعار النفط.. ويطلق بعض الاقتصاديين تسمية (العقد الضائع) على تلك المرحلة من تاريخ الاقتصاد العراقي.. الذي اتسم بهشاشة القاعدة التي استند اليها الاقتصاد العراقي، وانخفاض دخل البلاد- حيث وصل الى عشرة مليارات دولار عام ١٩٨٣- وادى ذلك الى توقف الانفاق التنموي بعد ان قرر النظام ان يبقى على المظهر الاستهلاكي، والنتيجة الاخطر تمثلت في تعاظم عسكرة الاقتصاد العراقي، حتى وصلت الى ثلثي الدخل القومي عام ١٩٨٠ .. وتشير بعض الارقام الى ان عوائد العراق منذ عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٦٨ تقدر بأربعة مليارات دولار.. في حين ان عوائد العراق منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٩٠ تجاوزت الـ٢٠٠ مليار دولار.. إلا ان خسائر العراق في الحرب العراقية - الايرانية بلغت ٤٥٢ مليار دولار وهذا الرقم يشكل ١١٢٪ من قيمة الناتج المحلي.. ثم جاء الحصار الاقتصادي ليساهم في تعميق الأزمة فتراجع انتاج النفط الى ٨٦٪ حيث بلغ نصف مليون برميل يومياً فانخفض حجم العائدات، وأدى ذلك الى هبوط سريع في دخل الفرد، حيث كان معدل دخل الفرد في عام ١٩٨٠ يساوي ٢١٤٣ دولاراً، بينما انخفض في عام ٢٠٠٢ الى ٢٣٧ دولاراً وطبقاً لاحصائيات الأمم المتحدة، كان العراق يقع في التسلسل رقم ١١٠ من مجموع ١١١ دولة بالنسبة لمستوى دخل الفرد المتردي فانهارت الطبقة الوسطى لتعيش على البطاقة التموينية.. هذا الاستعراض السريع لبعض من المراحل التاريخية للكارثة الاقتصادية، يضعنا امام ضرورة ملحة لتبصير النفس، فليس المهم تبسيط الواقع كما يقال بل المهم تغييره .. فنحن بلد نفطي واسعار النفط في تصاعد مستمر وقدرتنا التصديرية بحاجة الى سبعة مليارات دولار لاصلاح المنشآت النفطية بغية وصول الطاقة التصديرية الى ثلاثة ملايين برميل يومياً.. والبعض يقول اننا بحاجة الى ٣٥ مليار دولار، لتصل قدرتنا الانتاجية الى ستة ملايين برميل بحلول عام ٢٠١٠ليكون نفطنا خارج مائدة الاوبك.. ولكن ماذا بعد؟.. وهل سنعود الى التراكم المالي؟.. ام ثمة مشروع للتنمية المستدامة، لا يقتصر على جانب واحد بل يقترن بتحولات عميقة، اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، لاستئصال شأفة الفقر، ويستثمر الطاقات البشرية والموارد الطبيعية ويضع حداً لشبح الخوف القادم مع عولمة اقتصادية يمكن ان تلتهم المتبقي من الطاقات الإنتاجية.. اننا بحاجة الى استراتيجية جديدة لا تقوم على دور قيادي للقطاع البترولي.. وان لا يكون هذا القطاع قيداً على التنمية وانما قطب من اقطابها فخطورة الاعتماد المتزايد على تصدير النفط الخام، هي الأكبر في المرحلة المقبلة.. صحيح ان ليس هنالك حلول سحرية، ولكن يجب ان تكون القرارات مقترنة بتحليل اقتصادي سياسي اجتماعي، وان لا يتم تجاهل التجارب العالمية، سواء منها تلك التي وقعت في فخ العولمة الاقتصادية ففتحت أبوابها بشكل مفاجئ للآخرين مثل تجربة الأرجنتين.. أو تلك التي لم تتجاهل التطورات في الاقتصاد العالمي، مثل تجارب النمور السبعة لتحقق النجاحات المؤزرة في عالم اقتصاد اليوم.

في الهم الاقتصادي

ماذا يجري في سوق الأوراق المالية؟

(٥-٧)

حسام الساموك

قلنا ان اعتماد ما يجري في الولايات المتحدة في تداولات البورصة العراقية امر مستحيل، لارتباطه اولاً بعمق تجربة اسواق المال الأمريكية وتاريخها الطويل حين اضحت تلك التداولات تقليداً شعبياً عاماً يشمل الثري والفقير، الطفل وأبويه معاً، فالكل على دراية بكل تفاصيل مفردات العملية والكل يقبل على اقتناء الاسهم وتصعيد رصيده منها مع الزمن، فيما تتوزع مئات الأسواق في كل الولايات والمدن الاميركية وتديرها شركات خاصة تحكمها قوانين وتقاليد قد تختلف آليات كل سوق فيها عن الآخر، لكنها تلتقي جميعاً في احترام مبادئ الشفافية والسلامة وضمان حقوق المساهم اولاً واخر.

لكن ذريعة تقليد المنهج الامريكي اوقعت الفريق الذي حشد امكاناته لتفصيل المصالح على افراده في مأزق التعتيم المتعمد عندما افترض ان سوقاً يتيماً واحداً يقام في العراق تديره مجموعة من صيادي الغنائم يمكن ان يحتكر مورد تداولات السوق حيث حددت اعلى نسبة عمولة لصالح الوسطاء وادارة السوق وقد تم ذلك فعلاً بالتنسيق مع الخبير الامريكي الذي انتدبته إدارة الاحتلال- في حينه- هو المستر (جي).

كانت اللوائح التي عدت قانوناً للسوق تفترض وبشكل تخرق فيه كل الاعتبارات القائمة ان تكون الشركات الشكلية التي لا يزيد رأس مال كل منها على خمسين الف دينار ولا يزيد عددها على خمسين شركة حيث تهتم بمهمة الوساطة بين البائع والمشتري، عدتها الهيئة العامة المعتمدة لسوق الأوراق المالية وهي التي ترشح مجلس المحافظين وتنتخبهم حصراً (على افتراض نزاهة الانتخابات)، حيث كانت انتخابات عام ٢٠٠٥ المنصرم تخرق ابسط قواعد القانون نفسه حين صفق لها القائمون على السوق وعدوها المرجعية المشروعة لتداولات السوق.

وفي ظل هذه التوجهات تتلاشى اية نيات مرضية تستهدف مصالح فئة أو فريق ما على حساب مصالح عموم المجتمع المعبر عنها بمصالح جموع المستثمرين، كما يجري الان في جلسات التداول.

ورب متسائل: أي سوق سيبقى اذا ما اعتزم المستثمرون أو الشركات المساهمة مقاطعة جلساته؟ الذي يفترض ان تتولى هذا الفئات ادارته ورسم سياساته، وماذا يظل في هذا السوق دون المشاركة الفعالة للمستثمرين والشركات المساهمة؟ وإذا كان القانون أو الجهات المعنية قد اتاحت المجال كما اعلن بافتتاح سوق مماثل حيث تسمح المتغيرات بإنشاء اسواق اخرى مماثلة، فأين سيكون هذا السوق بعد الدور الذي ارتكبت فيه ادارته المخالفات والممارسات المدانة؟.

ان عشرات الألوف- ان لم نقل مئات الألوف- من المستثمرين وحملة الأسهم، فضلاً عن مئات الشركات المساهمة لابد من ان تتولى مهمة فعاليات السوق عبر عملية انتخابات نزيهة تنتقى فيها الهيئة القادرة على إدارة عمليات التداول ورسم سياساتها بما يخدم مصالح المستثمرين افراداً وشركات تعبيراً عن حماية الثروة الوطنية وتوجهاتها في الميادين الإنتاجية والتنموية المختلفة.

وفي ظل هذه التوجهات تتلاشى اية نيات مرضية تستهدف مصالح فئة أو فريق ما على حساب مصالح عموم المجتمع المعبر عنها بمصالح جموع المستثمرين، كما يجري الان في جلسات التداول.

ولا شك في ان غالبية الممارسات المدانة التي تخللت صفقات التداول في سوق الأوراق المالية مصدرها استئثار فئة تجد نفسها بمنأى عن متطلبات ازدهار السوق وتعزيز أسعار اسهمه بما يخدم مسيرة الاقتصاد الوطني عموماً.وسنعود لتناول المزيد!

حركة السوق

تراجع الفعاليات الاقتصادية في العام المنصرم

كاظم موسى

شهد العام المنصرم ٢٠٠٥، تراجعاً كبيراً في أعمال مجمل القطاعات الاقتصادية المحلية، انعكس بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، بشكل تراكمي حاد، ما اثر على المستوى المعيشي لعموم المواطنين. فتلاشي مفردات البطاقة التموينية وارتفاع أسعارها كان في مقدمة الضغوط المعيشية، التي تركت بصماتها واضحة بشكل معاناة يومية للشريحة الكبرى في المجتمع.

ورغم وعود المسؤولين المعسولة بتحسين تلك المفردات كماً ونوعاً، التي ختمت بالتلويح بالغائها أو تقليصها في احسن الأحوال. وازاء هذه الحال لابد من وقوع المواطنين فريسة بأيدي تجار المواد الغذائية، المدفوعين برغبات الربح السريع والنهم المادي، عبر مضاعفة الاسعار بشكل مستمر، واستنزاف دخول الفقراء الضئيلة أصلاً ناهيك عن العاطلين وما أكثرهم.

اما انتاج الطاقة الكهربائية، الذي تعتمد عليه مجمل مفاصل الاقتصاد والمجتمع فهو الآخر شهد تراجعاً كبيراً حد الاضمحلال.

اما الصناعة الوطنية العريقة، فقد شهدت استمرار حالة التراجع حد التلاشي في العام المنصرم جراء انعدام وسائل الدعم، واستمرار سياسة الاغراق السلعي، والغاء انظمة الحماية الكمركية المعمول بها في دول العالم الاخرى.

إذ لا تزال عشرات الآلاف من(مصانع وورش) مغلقة، ويعاني العاملون فيها من البطالة وسوء الأحوال المعيشية في وقت بأمس الحاجة لتطوير مفاصل الاقتصاد المحلي المتمثل بالصناعة الوطنية، وقطاعات الأعمال الاخرى، إذ تعتبر تلك القطاعات ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، الى جانب امتصاصها كماً كبيراً من العمالة العاطلة.

اما الزراعة فقد شهدت الالغاء القسري لبرامج الدعم وارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية والبذور والمبيدات ووسائل الانتاج الاخرى، الى حد دفع بكم كبير من المزارعين الى ترك اراضيهم والهجرة صوب المدن بحثاً عن أعمال اخرى.

انعكس ذلك على الانتاج الزراعي بشكل حاد، إذ بات الاستهلاك المحلي يعتمد بشكل متصاعد على المستورد من الحافلات الزراعية المحملة بالخضر والفاكهة، في بلد كان يفترض به ان يكون في طليعة البلدان المصدرة للمحاصيل الزراعية، لتوفر الأسباب المناسبة.

اما قطاع الخدمات، فلم يكن اوفر حظاً من باقي القطاعات، فشحة المياه (في بلاد الرافدين) مستمرة! واكوام النفايات وتكسر الشوارع والارصفة، باتت معالم شاخصة في مدن العراق، مصحوبة بانهيار منظومات الصرف الصحي التي استنزفت مليارات الدنانير في مشاريع وهمية، تؤشر لعمليات فساد مالي وإداري مفضوحين .

فالفساد المالي والاداري شهد خلال العام المنصرم ٢٠٠٥ انتعاشاً كبيراً، استنزف مليارات الدولارات والدنانير، فمليار دولار ذهبت جراء عملية نصب واحتيال كما صرح بها وزير المالية قبل عدة اشهر. ومليار ونصف المليار دولار ضاعت في دهاليز وزارة التجارة في عقود وهمية لمفردات البطاقة التموينية، ومليارات اخرى من الدولارات والدنانير أضاعت طريقها وذهبت الى الجيوب. من دون ان يشهد الشارع العراقي محاكمة واحدة لبطل من ابطال الفساد المستشرى.

إذ لاتزال مفوضية النزاهة تحقق في تلك القضايا!! ضمن مبادئ الصدق والصراحة والوضوح والنزاهة والشفافية.

اما قطاع الانتاج النفطي الذي يشهد مهزلة استيراد المشتقات النفطية، فهو الآخر بات في تراجع خلال العام ,٢٠٠٥ وبات عبئاً ثقيلاً على المواطنين، يستنزف دخولهم في ختام العام المذكور.

عندما نفذ قرار مضاعفة أسعار المحروقات عدة اضعاف تحت ذريعة خسارة خزانة الدولة مبالغ نقدية كبيرة تتراوح بين (٥-٧) مليارات دولار جراء استيراد المحروقات!

فبلد النفط يستورد محروقات بمبلغ طائل! من دون اقامة مشاريع تصفية النفط الخام (مصافي) بعشر المبلغ المذكور!

فعشرة مصاف نفطية بكلفة (٥٠٠) مليون دولار وبسقف انجاز زمني لا يتجاوز سنة واحدة كفيلة بجعل العراق يصدر المحروقات لكن يبدو ان القرارات تتخذ في غرف مغلقة بعيداً عن معاناة المواطنين.

وهكذا سوف تتلاحق موجات التضخم لتنزل بصماتها قاتمة على العام ,٢٠٠٦ إذ تشير احصاءات اقتصادية رسمية، الى ان نسبة التضخم بلغت ٣٢٪ خلال العام المنصرم ,٢٠٠٥وهذا الرقم يمثل مجمل نسبة التضخم لجاميع السلع المختلفة.

لكن ما يهم المواطنين بشكل عام والفقراء الذين يمثلون الاغلبية بشكل خاص، أسعار المواد الغذائية الأساسية والخضر والفاكهة، التي وصلت نسبة التضخم التي طرأت عليها ١٠٠٪.

وهذا يعني تضاعف أسعارها خلال العام المنصرم عدة اضعاف. فيما تراجعت القيمة الحقيقية للدينار بشكل كبير جراء تتابع موجات الغلاء واستنساخ العملة المحلية وعدم وضوح السياسة المالية والنقدية، جعل من الدينار مجرد ارقام مسطرة على الورق.

وهكذا انصرم عام ٢٠٠٥ بمزيد من الاعباء المعيشية التي اثقلت الكواهل ولا تزال.

فنزويلا تقدم وقود تدفئة بسعر مخفض لفقراء أميركيين

المدى-وكالات

تبدأ فنزويلا غداً الثلاثاء بتوسيع برنامجها المثير للجدل الخاص بتوفير وقود التدفئة المنزلية للفقراء الأميركيين بحيث يصل إلى ولاية فيرمونت في أحدث خطوة يقوم بها الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز بمواجهة الحكومة الأميركية.

ويعمق هذا البرنامج الخلاف المتزايد بين شافيز والرئيس الأميركي جورج بوش الذي يعتبر الرئيس الفنزويلي تهديدا للديمقراطية في أميركا اللاتينية.

وأعلن النائب المستقل عن ولاية فيرمونت في الكونغرس الأميركي بيرني ساندرز أن فنزويلا تعتزم تقديم ١١,٤ مليون لتر (٢,٤ مليون غالون) من وقود التدفئة بسعر مخفض بنسبة ٤٠٪ للمنازل الأميركية التي من حقها الحصول على مساعدات التدفئة المنزلية.

وتأتي هذه المساعدات من جانب فنزويلا التي يبلغ فيها دخل الفرد ١٠٪ من دخل الفرد في الولايات المتحدة.

وأوضح ساندرز أنه سيتم توزيع ٤٠٩ آلاف لتر مجانا لمراكز المشردين بمقتضى اتفاقية موقعة مع شركة سيتجو للنفط التي تديرها الحكومة الفنزويلية.